إجابات أسئلة أقيم تعلمي

تأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي

السؤال الأول:

أذكر نوعين من أنواع السياسة المالية.

- السياسة المالية التوسعية.
- السياسة المالية الانكماشية.

السؤال الثاني:

أقارن بين السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية من حيث المفهوم، والوضع الاقتصادي الذي يدفع الحكومة إلى تبني أي منهما، وأثر تطبيق كل سياسة في النشاط الاقتصادي لاحقًا.

وجه المقارنة	السياسة المالية التوسعية	السياسة المالية الانكماشية
المفهوم	سياسة تنتهجها الحكومة حين يعاني الاقتصاد حالة من الركود أو البطالة ما يضطرها إلى ضخ أموال أكثر في السوق لدفع عجلة الإنتاج وتلبية الزيادة على الطلب، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك.	سياسة تنتهجها الحكومة للحد من الطلب الكلي في قطاع الاقتصاد إذ تعمل الدولة على كبح جماح التضخم الذي يعد سببًا للإنفاق الزائد في السوق وهو ما يؤدي الى ارتفاع كبير في الأسعار ومن ثم استقرار الوضع الاقتصادي.
الوضع الاقتصادي	حالة الركود الاقتصادي البطالة.	السيطرة على التضخم وإبطاء النمو الاقتصادي.

أثر التطبيق	زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والشركات زيادة عدد العمال ومنح مزيد من الأجور ورفعها في بعض الحالات زيادة الطلب على السلع والخدمات ويتمكن المستثمرون من زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه فتزيد الإيرادات وتتضاعف الأرباح، ما يسمح لهم بإعادة استثمار المال في مشروعات إضافية تفضي إلى انتعاش الاقتصاد في مختلف القطاعات وإنهاء حالة الركود الاقتصادي السائدة.	ان اتباع هذه السياسة من قبل الدولة ستعمد إلى حجز كم كبير من النقد وإيداعه في خزينة الدولة فيتبقى قليل من المال لدى الأفراد والشركات لاستخدامه في الاستثمار والانفاق والاستهلاك سعيًا من الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي المنشود وهو ما يحول دون فتح باب التوظيف على مصراعيه ويمنع رفع الأجور ويحد من عملية التشغيل وزيادة الإنتاج فيتقلص الاقتصاد وينكمش ومن ثم ينخفض حجم الطلب الكلي وتضيق الفجوة التضخمية.

السؤال الثالث:

أفترض أنني خبير اقتصادي متخصص في النشاط الاقتصادي. ما النصيحة التي أقدمها للمؤسسات الحكومية بخصوص استخدامها أدوات السياسة المالية الضرائب الإنفاق الحكومي) على نحو يعيد إلى الاقتصاد توازنه في كل حالة مما يأتي:

1- مرور الاقتصاد بحالة من الركود الشديد، تمثلت في انخفاض معدلات التوظيف، وانحسار الطلب على السلع والخدمات؛ ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع النشاط الاقتصادي.

أنصح الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية، وذلك عن طريق:

- زيادة حجم الإنفاق العام على المشروعات والأجور وحزم الدعم.
- تخفيض نسب الضرائب على الشركات والأفراد.

2- تميز الاقتصاد بحالة من النمو، أفضت إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات؛ ما أدى إلى زيادة الأسعار، وظهور معدلات تضخم مرتفعة.

أنصح الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية، وذلك عن طريق:

- خفض حجم الإنفاق الحكومي، مثل تقليل الدعم المخصص لبعض السلع وتأجيل بعض المشروعات الحكومية.
- زيادة نسب الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات أو كلتيهما في آن معًا.

السؤال الرابع:

أضع إشارة (✓) بجانب العبارة الصحيحة، وإشارة (✗) بجانب العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

1- (✓) لا تقتصر آثار السياسة المالية على المستوى الوطني فحسب، بل تمتد لتؤثر تأثيرًا مباشرا في حياة الأفراد اليومية.

2- (✓) الهدف الرئيس لكل من السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم.

3- (✗) كلما زاد الدعم الحكومي، ازدادت الشكاوى الاجتماعية؛ ما قد يؤثر سلبًا في الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

4- (✗) تزداد قدرة الأفراد على الادخار حين ترفع الدولة نسب الضرائب؛ نتيجةً لزيادة الدخل المتاح للإنفاق أو التوفير.